التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية: دراسة تقييمية

أ/ سعاد بوسنية

باحثة بـ جامعة الجزائر3

ssciencespo@yahoo.fr

ملخص:

من أهم السّمات التي تطبع العلاقات الاقتصادية في عصر العولمة، ذلك التوجه الكثيف نحو الانخراط في مسارات تكامل إقليمية، بهدف تطوير القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية. وتركز هذه الورقة العلمية على دراسة التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية النافتا NAFTA، بالتطرق إلى النشأة ومراحل التطور، ثم دوافع هذا التكامل وأهدافه، مرورا على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء، وأخيرا، تقويم التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، الولايات المتحدة، كندا، المكسيك.، نافتا.

Abstract:

One of the most important features that characterize the economic relations in the globalization age is the tendency towards engaging in regional integration processes, in order to develop the competitiveness of local economies. This paper studies the integration in the North America NAFTA, by referring to the origins and evolution, the motives and objectives of this integration, then analyses some economic indicators of the member states, and finally, evaluating the integration process in North America.

Keywords: Economic Integration, North American Free Trade Agreement, United States, Canada, Mexico, NAFTA.

مقدمة:

أدت التحولات البنيوية والقيمية التي شهدها النسق الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تغيّر مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فلم تعد القدرة العسكرية العنصر الأساسي في تحديد قوة الدول لسبب بسيط، وهو تراجع احتمال دخول الدول في حروب مباشرة أو مفتوحة ضد أخرى، فالقوة أصبحت تمارس بشكل لطيف دون اللجوء إلى الإكراه المادي، وهو ما سماه جوزيف ناي بالقوة الناعمة Soft Power كبديل للقوة الصلبة Hard Power. ووفقا لهذا المنطق، اعتمدت الدول استراتيجيات قائمة على سياسات غزو الأسواق الخارجية واحتكار عملية مراقبة قطاعات اقتصادية إستراتيجية، وبدأ الحديث عن الحروب الاقتصادية كبديل للحروب المسلحة، لأن قوة الدولة أو مركزها في هذه المرحلة يتحدد وفقا لوضعها الاقتصادي، ففي عالم العولمة الشاملة اليوم، أصبحت المصالح السياسية للأمم خاضعة لمصالحها الاقتصادية، وقد أعلن هذا التحوّل عن ميلاد عصر جديد يسمى بالعصر الجيواقتصادي، فمع مسارات العولمة وانفتاح الأسواق والاقتصاديات الوطنية، حلّ منطق غزو الأسواق والتحكم في التكنولوجيات العالية محل منطق غزو الأقاليم الجغرافية. بل أكثر من ذلك، حيث تضاءلت أهمية الاقتصاديات القومية التي تعمل بمفردها في مواجهة العالم الخارجي لصالح الأقاليم الاقتصادية المتصارعة للحصول على أكبر المكاسب المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية العالمية.

ولا تعتبر التكتلات الاقتصادية ظاهرة جديدة، إذ ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إلا أن الجديد في الموضوع هو ذلك التوجّه الكثيف نحو الانخراط في مسارات تكامل إقليمية، خاصة من طرف الدول المتقدمة، فقد شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بروز العديد من التكتلات الاقتصادية، فضلا عن اتجاه التكتلات القائمة (الإتحاد الأوروبي) إلى إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع المستجدات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، ومن أهم التكتلات الاقتصادية الحالية نجد الإتحاد الأوروبي (EU)، تجمع الآسيان (ASEAN) لدول جنوب شرق آسيا، السوق الجنوبية لأمريكا اللاتينية (المركوسور: MERCOSUR)، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك: APEC)، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا: NAFTA)... وغيرها.

تعتبر النافتا كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي حديثة مقارنة بتجربة الإتحاد الأوروبي، كما أنها لم تقتصر على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتطورة، وإنما سعت لإقامة علاقات تعاون أو شراكة مع أطراف أقل نموا (المكسيك). وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض الترتيبات الإقليمية وتحاول الحد منها بحجة أنها تعيق تحرير التبادلات الدولية، ولكن، اعتبارا من سنوات الثمانينيات من القرن العشرين انتهجت الولايات المتحدة أسلوبا جديدا في علاقاتها بدول القارة الأمريكية، وذلك بتعويض النمط التقليدي القائم على منح القروض بفتح الأسواق، وهنا شرعت في التفاوض مع عدد من الدول حول إقامة اتفاقات تجارة حرة، أسفرت عن إبرام اتفاقية النافتا التي جمعتها بكندا والمكسيك. وعليه، ستناقش هذه الدراسة الإشكالية التالية:
إلى أي مدى أثّر التكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية على تدفقات التجارة والاستثمار بين دوله الأعضاء؟
وسأحاول من خلال هذه الورقة العلمية دراسة التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية، بالتطرق إلى النشأة ومراحل التطور، ثم دوافع هذا التكامل وأهدافه، مرورا على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء، وأخيرا، تقويم التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية.

أولا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: قراءة في النشأة، الدوافع، والأهداف

1. النشأة والأعضاء:

ظهرت النافتا NAFTA التي تشير إلى الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement بعد الحرب الباردة، وهي أحد التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأمريكية، تضم كلا من الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، مع إبقاء المجال مفتوحا لانضمام باقي الدول الأمريكية، بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية مستقبلا.[1] وقد نشأت فكرة النافتا في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب George H. W. Bush خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك، كانت أهم البدائل المقترحة حينها تنشيط التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

وبعد مشوار تفاوضي تجاوز السنة، توصل ممثلو الدول الثلاث في أوت 1992 إلى إقرار اتفاق مبدئي حول إقامة منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية، وقعه الرئيس جورج بوش الأب في 17 ديسمبر 1992، وصدّق عليه الكونغرس الأمريكي في 20 نوفمبر 1993، في حين تم التوقيع النهائي على قانون تنفيذ النافتا من طرف الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton بتاريخ 08 ديسمبر 1993، بعد جدل شعبي وخلافات داخلية حادّة بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء،[2] لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ في 01 جانفي 1994 (Villarreal and Fergusson 2015, p 1)، معلنة عن قيام أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم آنذاك بأكثر من 360 مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي قارب 6.5 تريليون دولار أمريكي عند النشأة (Kehoe 1993, pp 119-120). وبموجب هذه الاتفاقية، تتم إزالة الحواجز الحدودية تدريجيا أمام التجارة الدولية والاستثمار بين الدول الثلاث خلال جدول زمني أقصاه خمسة عشر عاما يبدأ من تاريخ سريانها (Congressional Budget Office 2003, p 1). وقد مثلت هذه الاتفاقية نقطة تحول في سياسة التجارة العالمية، ليس بسبب حجم منطقة التجارة الحرة التي أنشأتها فحسب، وإنما بالنظر إلى شموليتها، إذ تناولت بالإضافة إلى تجارة السلع القضايا المتصلة بالاستثمار، وأسواق العمل، والسياسات البيئية (Kose, Meredith and Towe 2004, p 4).

وشملت الأحكام الرئيسية للنافتا تحرير التجارة، قواعد المنشأ، النفاذ إلى الأسواق العالمية، تجارة الخدمات، الاستثمارات الأجنبية، حماية حقوق الملكية الفكرية، الإمدادات الحكومية، وإدارة النزاعات بين الدول الأعضاء، بينما أدرجت قضايا البيئة والعمالة والهجرة ضمن اتفاقيات جانبية منفصلة (Villarreal and Fergusson 2015, p 5)، وهي اتفاقية أمريكا الشمالية حول التعاون البيئي North American Agreement On Environmental Cooperation، واتفاقية أمريكا الشمالية حول التعاون في مجال العمل North American Agreement On Labor Cooperation. كما وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اتفاقية مكملة وموسعة لاتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1989 بين الولايات المتحدة وكندا CUSFTA لضمان التبادل الحر بينهما، وزيادة القدرة التنافسية لشركاتهما الإنتاجية والخدمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدين.

2. دوافع التكامل في النافتا:

كغيرها من التجارب التكاملية عبر العالم، كان للتكامل في إطار النافتا مجموعة من الدوافع يمكن إجمالها في النقاط الرئيسية التالية:

أ. موجة التكامل الكثيفة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة نتيجة الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي ساد العلاقات الدولية بفعل ظاهرة العولمة، والتحول الديمقراطي الذي أفرزه تفكك الإتحاد السوفياتي وتحوّل دوله نحو اقتصاد السوق الليبرالي.

ب. الركود الاقتصادي الذي عانت منه الولايات المتحدة الأمريكية بفعل السياسات الحمائية لتكتلات أخرى، ورغبتها في الاستفادة من السوق الاستهلاكية الواسعة التي تمثلها الدول الثلاث مجتمعة.

ت. المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة، ولذلك سعت الولايات المتحدة إلى إقامة تكتل اقتصادي مكافئ للتكتل الأوروبي، أي أن إستراتيجية التكامل في النافتا تعتبر إستراتيجية دفاعية هجومية، لأن نجاح الإتحاد الأوروبي يطرح نموذجا لنجاح التجربة الأوروبية، ويشكل في الوقت نفسه تهديدا للولايات المتحدة فيما يخص القدرة التنافسية لمنتجاتها، بالإضافة إلى القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من الولايات المتحدة إذا ما بقيت منفردة.

ث. القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.

ج. من أهم دوافع الولايات المتحدة لإبرام الاتفاقية موضوع الهجرة والانسياب الكبير للمهاجرين الجنوبيين من المكسيك إليها، مما أثر سلبا على المجتمع الأمريكي برفع نسبة البطالة فيه، فكان لابد للولايات المتحدة أن تضع حدا لذلك بالدخول في تكامل مع المكسيك لتوسيع مجال حرية التبادل والاستثمارات بينهما. لكن، إلى أي مدى سيؤثر موضوع تحرير التجارة مع المكسيك في مسألة الهجرة؟ إن هذا التأثير المقصود هو إحداث تنمية اقتصادية في المناطق الجنوبية، كذلك تأثيره على سوق العمل والاستقرار الاجتماعي، إذ يمكن احتواء الهجرة الضاغطة على الولايات المتحدة من خلال تحرير التجارة والقيام باستثمارات في المكسيك لخلق مناصب عمل للمكسيكيين في بلدهم بدل الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخلق مشاكل وأزمات لها.

ح. ما تتمتع به دول التكامل مجتمعة من قوة بشرية هائلة وقدرة شرائية واستهلاكية وحجم ناتج محلي معتبر، يؤهلها لتصبح أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، ورغبة هذه الدول في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والحيلولة دون خروجها من أمريكا الشمالية.

خ. في ظل عالم المصالح فإن العوائد هي التي تبرر التحالفات، فالولايات المتحدة وكندا تعملان على تأمين وارداتهما من النفط الخام بالتحالف مع المكسيك التي تستحوذ على احتياطي بترولي واحتياطي غاز طبيعي معتبر، مما يعني تراجع اعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشرق الأوسط.

د. انضمام المكسيك إلى التكتل جاء نتيجة لما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من الولايات المتحدة وكندا، حيث ازداد حجم التبادل التجاري والاستثمارات المباشرة في الدولتين، كما أن المكسيك كانت مطالبة دائما بموضوع التحرير أي تحرير التجارة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته

في النصف الأول من القرن العشرين، فضلا عن حادثة التردي الاقتصادي الذي عرفته مع المؤسسات المالية.

ذ. رخص اليد العاملة المكسيكية وإنتاجيتها العالية شجع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على ضم المكسيك إلى التكتل، كما أن انضمام المكسيك إلى التكامل سوف يحقق لها وظائف جديدة.

ر. فشل جولة الأورغواي حول تحرير قطاع الخدمات عام 1993 في إطار منظمة التجارة العالمية، وما مثله ذلك بالنسبة للولايات المتحدة من خطر على اقتصادها، خاصة وأن قطاع الخدمات هو مركز الثقل في الاقتصاد الأمريكي.

3. أهداف النافتا:

بصفة عامة، تتوقف أهداف النافتا عند حدود العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، دون أن تتعدى ذلك إلى إقامة تكامل أوسع. وعلى الرغم من تباين أهداف الدول الأعضاء من وراء التوقيع على الاتفاقية، إلا أن هناك أهدافا عامة سعى لها الموقعون، نلخصها فيما يلي: زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء؛ إلغاء الحواجز الجمركية بين أسواق الدول الأعضاء، وتحرير التجارة وإلغاء القيود عليها؛ زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك؛ رفع معدلات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتنشيطها، فضلا عن زيادة حجم التجارة الدولية مع العالم الخارجي؛ تقليص نسب البطالة في الدول الأعضاء عبر زيادة الطاقات الإنتاجية.؛ تطوير قدرة دول النافتا على مجابهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، لاسيما الإتحاد الأوروبي، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادراتها، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات الدول الأعضاء أمام المنافسة الشرسة التي تفرضها السلع الآسيوية؛ تعزيز مركز الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي.

ثانيا: الترتيبات المؤسسية وإجراءات تسوية المنازعات في النافتا

1- التنظيم المؤسسي للنافتا: تتميز مؤسسات النافتا بالبساطة، حيث تشمل الأجهزة التالية:

أ- مفوضية التجارة الحرة Free Trade Commission: معنية بالتجارة الحرة، تضم ممثلين عن الدول الثلاث الأعضاء بدرجة وزراء أو من ينوب عنهم، يعقدون اجتماعات سنوية، ويمكن الدعوة لعقد اجتماع نصف سنوي عند الضرورة، وتعتبر المفوضية بمثابة الجهاز المركزي في النافتا، وتتخذ قراراتها بالإجماع (UNCTAD 2003, p 6). وتراقب المفوضية إجراءات تنفيذ الاتفاقية وتسهر على تطبيقها، وتعمل على فض النزاعات التي قد تنشأ بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية، كما أنها تشرف على عمل سكرتارية النافتا واللجان ومجموعات العمل، وبإمكانها أيضا استحداث لجان ومجموعات عمل إضافية حسب الحاجة، والنظر في أية مسألة أخرى قد تؤثر على سير الاتفاقية (General Accounting Office Report 1994, p 15).

ب. سكرتارية النافتا (الأمانة العامة) NAFTA Secretariat: هي هيئة تنظيمية تأسست بموجب المادة 2002 من الاتفاقية، تقوم بإدارة محتوى الاتفاقية فيما يتعلق بالمسائل التجارية بين فروع الإنتاج وحكومات الدول الأعضاء، كما تقدم الخدمات الإدارية والمساعدة الفنية للمفوضية واللجان ومجموعات العمل لتمكينها من الإدارة الفعالة والمشتركة للاتفاقية، وهي مسؤولة عن حل الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقية كما ينص

عليه الفصلين 19 و20 منها. لها فروع في كل من الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، ويسير كل فرع سكرتير تعينه حكومته، كما تتحمل الحكومة النفقات المالية للفرع التابع لها (North American Free Trade Agreement, pp 374- 375).

ت. منسقو النافتا NAFTA Coordinators: هم موظفون من الدول الثلاث، يقومون بتسيير برنامج العمل اليومي للنافتا، وتطبيق الاتفاقية عمليا، إذ لهم صلاحيات واسعة لتنفيذ الاتفاقية، ويشملون الممثلين التجاريين الكبار المعينين من طرف حكوماتهم.

ث. اللجان ومجموعات العمل Committees and Working Groups: تضم أكثر من 30 مجموعة عمل ولجنة وأجهزة فرعية أو ملاحق، تم تأسيسها بغرض تسهيل التجارة والاستثمار، وضمان تفعيل إجراءات إدارة النافتا. تتكون من خبراء حكوميين، وتقوم بالدراسات الإستشرافية لتحقيق أهداف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كما توفر منتدى دائما لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، تعقد اجتماعاتها سنويا، ويمكن الاجتماع قبل ذلك بناء على طلب من أحد أعضائها أو أكثر (General Accounting Office Report 1994, p 19).

2. نظام تسوية المنازعات في النافتا:

تأسس بموجب الفصل 20 من الاتفاقية، ويتكون من ثلاث مراحل تشمل إجراء مفاوضات بين الأطراف، تدخّل مفوضية التجارة الحرة، وأخيرا، عرض النزاع على هيئة محلّفين Panel (UNCTAD 2003, p 7). فعند قيام أي نزاع بين الأعضاء تجرى أولا مفاوضات ثنائية بين طرفي النزاع، ويمكن إشراك الطرف الثالث فيها، وإذا فشلت المفاوضات خلال فترة 30 إلى 45 يوما، يحق لأي طرف طلب عقد اجتماع لمفوضية التجارة بمشاركة الدول الثلاث في مسعى لحل النزاع بطرق ودية. وإذا تعذّر ذلك يتم عرضه على هيئة محلّفين تشكل وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية أو النافتا، أما إذا اختلف الأعضاء حول أي القواعد يتم تطبيقها ترجّح الكفة لصالح قواعد النافتا. وتضم هيئة التحكيم خمسة أعضاء يتم اختيارهم من سجلات الخبراء باتفاق جميع الأطراف، وتقوم هذه الهيئة بإعداد توصياتها وترفعها للمفوضية التي تتولى نشرها، وعلى الرغم من أن قرار التحكيم ذو طابع تنفيذي ويضع حدا للنزاع، فإنه يجوز للدولة المشتكية، في حالة عدم قبوله، تعليق تقديم مزايا للدولة الأخرى طرف النزاع إلى حين الفصل النهائي فيه (UNCTAD 2003, pp 7- 17).

ثالثا: تدفقات التجارة والاستثمار عبر تكتل النافتا وآثارها على اقتصاديات الدول الأعضاء

يجمع العديد من الاقتصاديين على أن تحرير التجارة يحفّز النمو الاقتصادي، ويرفع من الكفاءة والفعالية بين الشركاء التجاريين، على الرغم من بعض تكاليف التكيف على المدى القصير (Villarreal and Fergusson 2015, p 9). وقد شكلت النافتا سابقة على الصعيد العالمي، فللمرة الأولى ترتبط دولتان غنيتان من عالم الشمال المتقدم بدولة نامية منخفضة الدخل من خلال اتفاقية تجارة حرة.[3]

ويعتبر التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية من أضخم الأسواق الاقتصادية الداخلية عبر العالم بحوالي 460 مليون مستهلك، ومن المتوقع أن يبلغ 630 مليون بحلول عام 2060، ودخل قومي إجمالي يقدر اليوم بنحو 19 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز 50 تريليون دولار عام 2050 (Dawson, Sands and Wood 2013, p 3). ومع ذلك، فإن قياس الآثار الاقتصادية لاتفاقية النافتا على دولها الأعضاء يبدو مهمة

صعبة، لأن التحدي الرئيسي في تقييم النافتا يتمثل في فصل الآثار التي جاءت كنتيجة للاتفاقية عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، وتقلبات أسعار العملات.[4]

1. اتجاهات التجارة بين شركاء النافتا

تعود معظم الآثار المرتبطة بالتجارة في إطار النافتا إلى التغيرات في أنماط التجارة والاستثمار مع المكسيك، لأن التكامل الاقتصادي بين كندا والولايات المتحدة كان قائما بالفعل منذ 1989. وقد حققت تجارة الولايات المتحدة مع شركائها في النافتا نموا أسرع من تجارتها مع باقي العالم بمعدل تجاوز ثلاثة أضعاف منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث بلغ إجمالي التجارة الثلاثية بين شركاء النافتا عتبة تريليون دولار عام 2011. وفي عام 2014، كانت كندا السوق الرئيسية للصادرات الأمريكية، بينما احتلت المكسيك المركز الثاني، وشكلت الدولتين معا نسبة 34 بالمائة من إجمالي صادرات الولايات المتحدة عام 2014. أما بخصوص الواردات، فقد احتلت كندا والمكسيك المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي كأهم مورّدين للولايات المتحدة عام 2014، بنسبة 27 بالمائة من مجموع الواردات الأمريكية (Villarreal and Fergusson 2015, p 10).

وتشكل التجارة في المنتجات النفطية محور التجارة الأمريكية مع كندا والمكسيك، فحوالي 16 بالمائة من إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع شركائها في النافتا عبارة عن منتجات نفطية. وتمثل كندا والمكسيك 46 بالمائة (110.9 بليون دولار) من إجمالي واردات النفط الخام الأمريكية (241.8 بليون دولار) عام 2014، وتعتبر كندا المورّد الرئيسي للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، تليها المملكة العربية السعودية والمكسيك. وقد تصدّر النفط الخام الواردات الأمريكية الرئيسية من النافتا عام 2014، تليه السيارات، وقطع غيار السيارات، وشاحنات نقل البضائع، ثم المنتجات غير النفطية، بينما شملت أهم الصادرات الأمريكية نحو شركائها في النافتا، خلال نفس السنة، قطع غيار السيارات، والمنتجات غير النفطية، والسيارات، والنفط الخام، وقطع غيار الآلات (Villarreal and Fergusson 2015, pp 11- 12).

1- 1- التجارة بين الولايات المتحدة وكندا

تجاوزت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا الضعف خلال العقد الأول من اتفاقية التجارة الحرة (1989- 1999)، بنموّها من 166.5 بليون دولار إلى 362.2 بليون دولار، حيث ارتفعت صادرات السلع الأمريكية نحو كندا من 100.2 بليون دولار عام 1993 إلى 312.1 بليون دولار عام 2014، بمعدل نمو بلغ 211 بالمائة، كما ارتفعت الواردات الأمريكية من كندا من 110.9 بليون دولار عام 1993 إلى 346.1 بليون دولار عام 2014، بزيادة قدرها 212 بالمائة. وقد سجّل الميزان التجاري مع كندا عجزا منذ تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة، ارتفع من 9.9 بليون دولار عام 1989 إلى 33.9 بليون دولار عام 2014، وفي الوقت الذي أرجع فيه البعض هذا العجز إلى اتفاقية التجارة الحرة، فإنه يمكن تفسيره بعوامل اقتصادية أخرى مثل تغيّر أسعار مواد الطاقة.

وفي تجارة الخدمات، حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضا مع كندا بقيمة 32.8 بليون دولار عام 2013، حيث ارتفعت صادرات الخدمات الأمريكية نحو كندا من 17.0 بليون دولار عام 1993 إلى 63.3 بليون دولار عام 2013، كما ارتفعت واردات الخدمات الأمريكية من كندا من 9.1 بليون دولار عام 1993 إلى 30.5 بليون دولار عام 2013 (Villarreal and Fergusson 2015, pp 13- 14).

1- 2- التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك

تعتبر الولايات المتحدة الشريك الرئيسي للمكسيك في تجارة السلع، حيث شهدت صادراتها نحو المكسيك ارتفاعا سريعا منذ دخول النافتا حيز النفاذ من 41.6 بليون دولار عام 1993 إلى 240.3 بليون دولار عام 2014، بمتوسط نمو 478 بالمائة، كما ارتفعت الواردات الأمريكية من المكسيك من 39.9 بليون دولار عام 1993 إلى 294.2 بليون دولار عام 2014، بمتوسط نمو 637 بالمائة. وقد سجّل الميزان التجاري مع المكسيك فائضا بقيمة 1.7 بليون دولار عام 1993، ثم عجزا بقيمة 53.8 بليون دولار عام 2014 (Villarreal and Fergusson 2015, p 14). وتمثل التجارة نحو 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 85 بالمائة بحلول عام 2020 (Dawson, Sands and Wood 2013, p 7).

وفي تجارة الخدمات، حققت الولايات المتحدة فائضا مع المكسيك بقيمة 12.1 بليون دولار عام 2013، حيث ارتفعت صادرات الخدمات الأمريكية نحو المكسيك من 10.4 بليون دولار عام 1993 إلى 29.9 بليون دولار عام 2013، كما ارتفعت واردات الخدمات الأمريكية من المكسيك من 7.4 بليون دولار عام 1993 إلى 17.8 بليون دولار عام 2013 (Villarreal and Fergusson 2015, p 14).

ما يلاحظ من خلال الإحصائيات أن تجارة الخدمات لم تشهد نفس الازدهار الذي حققته تجارة السلع في إطار النافتا، فعلى الرغم من أن الاتفاقية نصّت على تحرير الاستثمار في قطاع الخدمات، فإن الحواجز التنظيمية لتجارة الخدمات عبر الحدود لم تخفض تماما، ولا تزال مرتفعة إلى يومنا هذا، حيث قدّرت دراسة حديثة قام بها مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية أن متوسط الحواجز الجمركية على واردات الخدمات عبر الحدود 24.2 بالمائة بالنسبة لكندا، 46.8 بالمائة للمكسيك، و30.5 بالمائة للولايات المتحدة. وبالمقابل، نمت تجارة الخدمات الأمريكية مع باقي دول العالم بمعدل أسرع، حيث ارتفعت صادرات الخدمات الأمريكية نحو دول العالم من 186 بليون دولار عام 1993 إلى 660 بليون دولار عام 2013، كما ارتفعت واردات الخدمات الأمريكية من دول العالم من 124 بليون دولار عام 1993 إلى 428 بليون دولار عام 2013 (Hufbauer, Cimino and Moran 2014, p 23).

2- آثار النافتا على اقتصاديات الدول الأعضاء

2- 1- الآثار على الاقتصاد الأمريكي

أشارت دراسة أجرتها لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية حول آثار النافتا إلى صعوبة عزل آثار الاتفاق عن العوامل الأخرى، وعلى الرغم من أن الأثر الصافي الإجمالي للنافتا على الاقتصاد الأمريكي صعب القياس بدقة، فإنه إيجابي بشكل عام، من ذلك تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بين 0.1 و0.5 بالمائة، وارتفاع حجم التجارة الأمريكية مع شركائها في النافتا بصورة أسرع من تجارتها مع باقي دول العالم، وبلغت حصة الصادرات الأمريكية في السوق المكسيكية نسبة أكبر من إجمالي الواردات من الدول الأخرى، كما استفادت مختلف الصناعات لاسيما صناعة السيارات والكيماويات والمنسوجات والإلكترونيات من الاندماج في سوق أمريكا الشمالية، حيث أشاد العديد من الاقتصاديين بدور النافتا في دعم الصناعات الأمريكية، خاصة صناعة السيارات، التي أصبحت أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، عبر تطوير سلاسل التوريد Supply Chains التي تستند إلى التخصص ونظام الكفاءة في الإنتاج، إذ تتم نسبة كبيرة من التجارة بين الولايات المتحدة

وشركائها في النافتا في سياق تقاسم الإنتاج، حيث يعمل عدة منتجين من الدول الثلاث معا لخلق السلع، خاصة على طول الحدود الأمريكية المكسيكية، فتدفق المدخلات الوسيطة المنتجة في الولايات المتحدة وتصديرها إلى المكسيك، ثم عودتها في شكل منتجات نهائية إلى الولايات المتحدة زاد من أهمية المنطقة الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك كموقع للإنتاج.

وتعتمد العديد من الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك صناعة السيارات والإلكترونيات والأجهزة المنزلية والآلات على مساعدة المصنّعين المكسيكيين، فحوالي 40 بالمائة من محتوى واردات الولايات المتحدة من المكسيك، و25 بالمائة من محتوى وارداتها من كندا هو من أصل أمريكي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بواردات الولايات المتحدة من الصين مثلا التي تحتوي على 4 بالمائة فقط محتوى أمريكي. وتمثل السلع من كندا والمكسيك معا حوالي 75 بالمائة من إجمالي المحتوى المحلي الأمريكي الذي يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شكل واردات (Villarreal and Fergusson 2015, pp 15-16).

وقد لعبت النافتا دورا فعالا في تحقيق التكامل في صناعة السيارات في أمريكا الشمالية، حيث شهدت التجارة الأمريكية في السيارات وقطع غيارها ديناميكية أوسع، وأصبحت المكسيك الشريك التجاري الأهم في سوق السيارات الأمريكية، إذ ارتفعت صادرات السيارات الأمريكية إلى المكسيك 251 بالمائة، بينما زادت الواردات 679 بالمائة بين عامي 1993 و2014، كما ارتفعت حصة المكسيك في إجمالي تجارة السيارات الأمريكية خلال هذه الفترة، بينما انخفضت حصة كندا ودول أخرى. وفي عام 2014، كانت المكسيك المورّد الرئيسي للسيارات للولايات المتحدة بنسبة بلغت 30 بالمائة (86.5 بليون دولار) من إجمالي الواردات الأمريكية من السيارات وقطع غيارها، وجاءت كندا في المرتبة الثانية بنسبة 21 بالمائة (58.8 بليون دولار) (Villarreal and Fergusson 2015, pp 16-17). وتعتمد 14 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة مع كندا والمكسيك (Dawson, Sands and Wood 2013, p 3)، وخاصة في القطاعات التصديرية، إذ يشتغل 2.6 مليون أمريكي من الصادرات إلى كندا، و1.9 مليون من الصادرات إلى المكسيك، مما انعكس إيجابا على سوق العمالة، حيث سجّلت نسب البطالة انخفاضا من 6.9 بالمائة إلى 4.0 بالمائة منذ تنفيذ النافتا (Hufbauer, Cimino and Moran 2014, p 8).

وفي ملف الهجرة لم تحقق النافتا ما كان مرجوّا منها، حيث استمر تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الأمريكية المكسيكية بشكل مضطرد منذ دخول النافتا حيز النفاذ، سعيا للحصول على عمل لائق وحياة أفضل وأكثر أمنا، في ظل ضعف فرص العمل في المكسيك، وارتفاع الطلب على العمالة المهاجرة في الولايات المتحدة، خاصة في الوظائف التي لا يرغب الأمريكيون في القيام بها كالزراعة والبناء، وجاذبية الرواتب المرتفعة هناك، كما شكّل انعدام المساواة الاقتصادية بسبب فجوة الدخل بين البلدين عاملا مهما في هذه الهجرة، على غرار عامل الدّفع المتمثل في تزايد سكان المكسيك النشطين ممن هم في سن العمل، فضلا عن النشاط الكثيف لشبكات الهجرة عبر الحدود الأمريكية المكسيكية (Zamora 2009, p 80) والتي يتجاوز طولها ثلاثة آلاف كيلومتر، وهي الحدود الأطول بين دولتين، وتشهد أعلى كثافة عبور من أية حدود دولية أخرى حول العالم، مما يجعلها أقل ضبطا وتحكما.

وتفيد بيانات وزارة الأمن الداخلي الأمريكية، أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة قد ارتفع من 8.5 مليون عام 2000 إلى 11.8 مليون عام 2007، لكنه شهد تراجعا طفيفا عام 2010 إلى 11.6

مليون بعد عقود من النمو المتسارع، واستمر العدد بالتراجع ليصل 11.5 مليون عام 2011، ثم 11.4 مليون عام 2012. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة، وتحسّن الأوضاع الاقتصادية في المكسيك، وتشديد إجراءات الأمن عبر الحدود. ولا تزال المكسيك تشكّل أكبر مصدر للهجرة غير الشرعية في الولايات المتحدة، فمن أصل 11.4 مليون مهاجر غير شرعي الذين تم إحصاؤهم عام 2012، هناك 6.7 مليون مكسيكي، أي ما يعادل 59 بالمائة من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة (Baker and Rytina 2013, p 3).

وفي عام 2015، بلغ عدد المهاجرين المكسيكيين الشرعيين وغير الشرعيين في الولايات المتحدة 12.1 مليون مهاجر، مسجّلا ارتفاعا عن عامي 2013 و2014 حيث قدّر عددهم بحوالي 11.2 و11.4 مليون مهاجر على الترتيب. وتشير إحصائيات لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية أن ثمانية من أصل عشرة مهاجرين غير شرعيين ينحدرون من المكسيك وأمريكا اللاتينية، وعليه، فإن زيادة عدد المهاجرين من هذه الدول تعتبر مؤشرا على أن الهجرة غير الشرعية بدأت في النمو من جديد (Camarota and Zeigler 2015, pp 1- 5).

إن إدخال مجموعة من الإصلاحات على الاتفاق يمكن أن يساهم في احتواء ضغوط الهجرة المكسيكية غير النظامية على الولايات المتحدة، ويتعلق الأمر بإصلاح السياسات الحكومية، والقيام بمراجعة شاملة لنظام الهجرة الأمريكي، وذلك من خلال التحرير الجزئي لتدفقات العمالة بشكل قانوني ومرن بالموازاة مع تحرير أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وإلغاء تجريم الهجرة، واتخاذ التدابير الضرورية لضمان احترام أكبر للحقوق الأساسية للمهاجرين، ولتحقيق هذه الغاية يمكن اعتماد برنامج العامل- الضيف Guest Worker، الذي قد يعلو أو ينخفض وفقا لاحتياجات سوق العمل، فضلا عن علاج الاختلالات بين المكسيك وشركائها في النافتا، ومواجهة الأسباب الجذرية التي تدفع بالمكسيكيين نحو الهجرة ومغادرة بلدهم، وهذا يفرض على الحكومة المكسيكية من جهتها وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وتبني سياسات اقتصاد كلي تحفز النمو وتخلق فرص عمل جديدة بما يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الشعب (Zamora 2009, pp 81- 83).

2- 2- الآثار على الاقتصاد المكسيكي

بشكل عام، تتجه معظم الدراسات حول الآثار الاقتصادية للنافتا على المكسيك إلى أن تكون إيجابية، إذ حمل الاتفاق جملة من المكاسب للاقتصاد المكسيكي ككل، إلا أنها لم توزّع على نحو متكافئ عبر جميع أنحاء البلاد. بينما، تشير دراسات أخرى إلى أن النافتا كانت مخيّبة للآمال، لأنها فشلت في تحديث الاقتصاد المكسيكي، والحد من تفاوت الدخل بين المكسيك وجيرانها الشماليين. ويفسّر البعض هذا النجاح المحدود للنافتا في المكسيك بأنها لم تدعّم بسياسات تكميلية من شأنها تعميق جهود التكامل الإقليمي، مثل تطوير سياسات التعليم والسياسات الصناعية والاستثمار في البنية التحتية. ومن أكثر الجوانب إثارة للجدل في النافتا، تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي في المكسيك، والتصور الشائع أن النافتا تسببت في تشريد العمال في هذا القطاع أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يؤكد نقاد النافتا أنها أدت إلى فقدان الوظائف في الزراعة، وخاصة في قطاع الذرة، وقدّرت إحدى الدراسات هذه الخسائر بأكثر من مليون وظيفة فقدت في إنتاج الذرة بين 1991 و2000. ومع ذلك، بينما كانت بعض التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي انعكاسا مباشرا للنافتا، نظرا لشروع المكسيك في استيراد مزيد من المنتجات الزراعية عالية الجودة ومنخفضة السعر من الولايات المتحدة، فإن جانبا مهما من تلك التغيرات يجد أسبابه في إجراءات الإصلاح المكسيكية أحادية الجانب

في القطاع الزراعي خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات. وقد شملت الإصلاحات الداخلية جهود الخصخصة وما أفرزته من زيادة المنافسة، وتدابير القضاء على مؤسسات الدولة ذات الصلة بالزراعة، ورفع الإعانات والدعم عن الأسعار. وتزامنت هذه الإصلاحات مع مفاوضات النافتا، واستمرت بعد دخولها حيز النفاذ، وهو ما يجعل من الصعب جدا فصل آثار الإصلاحات المكسيكية أحادية الجانب في القطاع الزراعي عن آثار النافتا (Villarreal and Fergusson 2015, pp 18- 19).

ومع ذلك، فقد كان التأثير بعيد المدى للنافتا بالنسبة للمكسيك أكثر أهمية، فتوقيع الاتفاق وضع المكسيك على طريق تحرير التجارة، ومواصلة برنامج التحديث الاقتصادي الذي شرعت فيه خلال الثمانينيات مع أزمة الديون، واستمر في عهد الرئيس كارلوس ساليناس Carlos Salinas، كما أدى إلى انفتاح المكسيك وتوجيه قطاعها الصناعي نحو التصدير بشكل متزايد، مما أسفر عن عملية إعادة هيكلة دائمة للاقتصاد المكسيكي. وخلافا لباقي دول أمريكا اللاتينية، لم تعد المكسيك تعتمد على تصدير السلع فقط، فبعد مرور أكثر من عشرين سنة على تنفيذ النافتا، أصبحت المكسيك تصدر سلعا مصنعة أكثر من باقي دول أمريكا اللاتينية مجتمعة. وعلى الرغم من أن المكسيك مازالت تعتمد، إلى حد كبير، على الصادرات إلى الولايات المتحدة، فإنها تتجه نحو تنويع أسواق صادراتها، وإن كان ذلك ببطء، فبين عامي 2006 و2013 انخفضت الصادرات نحو الولايات المتحدة من 88 بالمائة إلى 80 بالمائة من إجمالي الصادرات المكسيكية (Dawson, Sands and Wood 2013, p 5).

وذهب كل من والي Whalley، تورنال Tornell، إسكيفال Esquival، ديلونغ DeLong، وروبنسن Robinson، إلى أن النافتا ساهمت في استدامة برنامج الإصلاح الاقتصادي المحلي في المكسيك، من خلال ربطه باتفاق دولي يجعل من الصّعب على كل الحكومات المتعاقبة التخلي عنه. كما أن عضوية المكسيك في النافتا دعّمت مصداقية أجندتها الإصلاحية، بما يؤمّن تدفق الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا الإطار، يؤكد هوفباور Hufbauer، سكوت Schott، ووونغ Wong، أن ضمان شريكين بحجم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن المكسيك ماضية بالفعل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، يعتبر أداة المكسيك لكسب الشرعية المؤسسية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي (Kose, Meredith and Towe 2004, p 7).

وقد عملت النافتا على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك، حيث تضمنت أحكاما مختلفة حول تحسين المكانة النسبية للمستثمرين الأجانب في المكسيك، وتوسيع القطاعات التي يمكنهم النشاط فيها، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في المكسيك، حيث ارتفعت حصتها من 15.2 بليون دولار عام 1993 إلى 101.0 بليون دولار عام 2013 بزيادة قيمتها 564 بالمائة، وبالمقابل، فإن الاستثمار المكسيكي في الولايات المتحدة أقل بكثير من نظيره الأمريكي، ولكنه في نفس الوقت تصاعدي وينمو بسرعة من 1.2 بليون دولار عام 1993 إلى 17.6 بليون دولار عام 2013 بزيادة بلغت 1000 بالمائة (Villarreal and Fergusson 2015, p 20)، وأصبحت المكسيك موقعا جذابا للشركات الاستثمارية عبر العالم، ففي عام 1993، كانت حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتعدى 52 بليون دولار، أي حوالي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت 315 بليون دولار عام 2012 بمعدل 27 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (Hufbauer, Cimino and Moran 2014, p 23).

وقد حافظ الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم المكسيك على هذا الالتزام اتجاه اتفاقات التجارة الحرة، حيث ترتبط المكسيك اليوم باتفاقات تجارة حرة مع 44 دولة في ثلاث قارات مختلفة، توفر لها مزايا تفضيلية لدخول أكبر الأسواق العالمية. وفي إطار سعيها الدائم والمستمر لتنويع أسواقها، اتجهت المكسيك في ظل رئاسة إنريكه بينيا نييتو Enrique Peña Nieto إلى دخول مفاوضات الشراكة عبر المحيط الهادئ Trans- Pacific Partnership عام 2012، كما دخلت اتفاقية التجارة الحرة التي جمعتها بالإتحاد الأوروبي حيز النفاذ منذ عام 2000 (Dawson, Sands and Wood 2013, pp 5- 6). ويتوقع غولدمان ساكس Goldman Sachs أن تصبح المكسيك واحدة من أكبر خمس اقتصاديات في العالم بحلول عام 2050، وتحقق أربعة أضعاف دخلها القومي الإجمالي الحالي بنحو 9.3 تريليون دولار (Dawson, Sands and Wood 2013, p 3).

2- 3- الآثار على الاقتصاد الكندي

كأداة هجومية، توفر النافتا بالنسبة لكندا منفذا آمنا لأهم شركائها التجاريين، ومركزا قويا عند وضع قواعد التجارة عبر الحدود. أما كأداة دفاعية، فإن النافتا تمنح الأولوية لكندا عندما تسعى الولايات المتحدة لتحرير التجارة مع شركاء عالميين آخرين. وباعتبارها أول من اكتسب مزايا تفضيلية في إطار اتفاقية التجارة الحرة عام 1989 التي جمعتها بالولايات المتحدة، لم تكن كندا على استعداد لفقدان هذه المزايا نتيجة صفقة أمريكية منفصلة مع المكسيك، ولذلك تبنت خيار الانضمام إلى النافتا. وقد استمرت كندا بنفس المنطق لبلوغ أهدافها في إطار المفاوضات الحالية حول الشراكة عبر المحيط الهادئ (Dawson, Sands and Wood 2013, p 3).

وممّا يؤخذ على النافتا أنها فشلت في تحقيق شراكة فعلية بين حكومات الدول الأعضاء، فالثنائية الولايات المتحدة- كندا، والولايات المتحدة- المكسيك، المدفوعة بقوة الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد تجاري في العالم ظلت تحكم الاتفاقية منذ بدايتها، فكندا والمكسيك تفضّلان التعامل مع الولايات المتحدة بدلا من التعامل مع بعضهما البعض، وأن تحظى كل منهما باهتمامها الكامل، وتستنكر أحيانا وجود طرف ثالث يعقّد العلاقة الثنائية، وهو ما انعكس في تدني معدلات التبادلات البينية بين كندا والمكسيك. وإن كانت الولايات المتحدة اليوم تتجه للاعتماد على المكسيك أكثر من كندا، حيث تزايدت الأهمية النسبية للاقتصاد المكسيكي بالنسبة للولايات المتحدة سواء كمتعامل تجاري أو كشريك في التصنيع.

وعن حصة كندا في أسواق التجارة، فقد ارتفعت الصادرات الكندية نحو الولايات المتحدة بصفة مضطردة خلال الثمانينيات من 60.6 بالمائة عام 1980 إلى 70.7 بالمائة عام 1989، وهي السنة الأولى التي دخلت فيها اتفاقية التجارة الحرة بينهما حيز النفاذ. وبلغت أعلى نسبة لها 87.7 بالمائة عام 2002، قبل أن تتراجع إلى 75.8 بالمائة عام 2013. وبلغت حصة الولايات المتحدة من إجمالي الواردات الكندية ذروتها بحوالي 70.0 بالمائة عام 1983، لكنها سجلت أدنى مستوياتها 52.1 بالمائة عام 2013 (Villarreal and Fergusson 2015, p 22).

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في كندا بحصة تصل إلى 368.3 بليون دولار عام 2013، بعد أن كانت 69.9 بليون دولار فقط عام 1993، ويمثل الاستثمار الأمريكي في كندا حوالي 51.5 بالمائة من حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وتعادل حصة الولايات المتحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا 18 بالمائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكندا، بينما لم تتجاوز 1 بالمائة فقط في بداية العمل باتفاقية

التجارة الحرة. وتمثل الولايات المتحدة أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر الكندي بحصة بلغت 237.9 بليون دولار عام 2013، بعد أن كانت 26.6 بليون دولار فقط عام 1988، فحوالي 40.7 بالمائة من حصة كندا من الاستثمار الأجنبي المباشر تم استثمارها في الولايات المتحدة عام 2012، وهو ما يؤكد تغيّر نظرة الكنديين اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، من مجرد وسيلة للسيطرة الخارجية على الاقتصاد الكندي، إلى مدخل حيوي مهم لخلق مزيد من الوظائف والتقنيات الجديدة التي تنجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Villarreal and Fergusson 2015, p 24).

خاتمة:

بعد هذا الاستعراض الوجيز للتكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية، النافتا، الذي يعد أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم اليوم، يبدو واضحا أن الأطراف الثلاثة في النافتا قد قبلوا بتقاسم الأعباء والمسؤوليات وتوزيع المكاسب داخل التكتل باعتبارهم مستفيدين جميعا منه، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، فوحدها التكتلات الاقتصادية كفيلة في عالم الأسواق المفتوحة بتطوير القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، والاستفادة من المعاملات التفضيلية داخل المنطقة التكاملية، وهو ما يمنح الاقتصاديات المندمجة فرصا أكثر للنمو والتطوّر والتوسّع، وبالنتيجة قدرة أكبر على التأثير في النظام الاقتصادي العالمي ومؤسّساته. ومع ذلك، فإن مستقبل التكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية يبقى مرهونا في ظل اتجاه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب Donald Trump إلى زيادة الضغوط بشأن احتمال خروج الولايات المتحدة من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا أو إعادة التفاوض حولها، للحصول على شروط أفضل وأكثر عدالة للجميع.

الهوامش:

[1] هناك معارضة رسمية وشعبية في أمريكا اللاتينية للانضمام إلى النافتا، لاعتبارات تاريخية وإيديولوجية، وحتى لأهداف سياسية واقتصادية، ما أدى إلى بروز مسارات تكامل موازية في أمريكا اللاتينية منها رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية اللافتا Latin American Free Trade Association LAFTA، والسوق المشتركة للجنوب أو المركوسورMERCOSUR في المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، ومجموعة الكاريكوم Caricom في حوض الكاريبي، ومجموعة الأندين ، وغيرها.

[2] لقد حذر روس بيرو H. Ross Perot منافس كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية بعد انتهاء عهدة بوش من الآثار السلبية لاتفاقية النافتا على الولايات المتحدة، فمن شأن زيادة الاستثمارات الأمريكية في المكسيك أن يؤدي إلى فقدان الوظائف والحد من الاستثمار في الداخل، مؤكدا أنها ستتسبب في بطالة نحو ستة ملايين عامل، ومع ذلك، نجح كلينتون في إقناع الكونغرس الأمريكي بالتصويت لصالح الاتفاقية بتأييد من الجمهوريين، رغم معارضة 60 بالمائة من الديمقراطيين، بعد أن تعهد بالتفاوض حول اتفاقيات جانبية تتعلق بشؤون البيئة وحقوق العمال، ومواجهة التزايد المفاجئ في الواردات.

[3] اكتسبت النافتا اهتماما واسعا لدى صناع السياسة والمستثمرين والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين، حيث جادل أنصار الاتفاق أن من شأنه خلق الآلاف من فرص العمل، والحد من تفاوت الدخل بين المكسيك وجيرانها الشماليين، بينما حذر معارضوه من خطر فقدان الوظائف في الولايات المتحدة، بسبب تحول الشركات نحو المكسيك لخفض تكاليف الإنتاج.

[4] على الرغم من أن النافتا سرّعت من وتيرة التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وشركائها منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن هناك عوامل أخرى، كأنماط النمو الاقتصادي، التي أثرت على نمو التجارة أيضا، فمثلما تتجه التجارة

للانتعاش خلال دورات النمو الاقتصادي، فإنها تميل، بالمقابل، للركود مع تراجع النمو، وقد لعب الركود الاقتصادي عامي 2001 و2009، على الأرجح، دورا في انخفاض الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى كندا والمكسيك.

المراجع:

1. Baker, B., and Rytina, N. (March 2013). "Estimates of the Unauthorized Immigrant Population Residing in the United States: January 2012", U.S. Department of Homeland Security, Office of Immigration Statistics.
http://immigration.procon.org/sourcefiles/illegal-immigration-population-2012.pdf

2. Camarota, S. A., and Zeigler, K. (August 2015). "Immigrant Population Hits Record 42.1 Million in Second Quarter of 2015: Growth driven in last year by surge from Mexico", Center for Immigration Studies.
http://cis.org/sites/cis.org/files/camarota-imm-pop-hits-record-q2-2015_2.pdf

3. Congressional Budget Office. (May 2003). "The Effects of NAFTA on U.S.- Mexican Trade and GDP".
https://www.cbo.gov/sites/default/files/cbofiles/ftpdocs/42xx/doc4247/report.pdf

4. Dawson, L., Sands, C., and Wood, D. (November 2013). "North American Competitiveness: The San Diego Agenda", Hudson Institute, Woodrow Wilson Center, Dawson Strategic, and Institute of the Americas.
https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/NA_Competitiveness_SD_Dawson_Sands_Wood.pdf

5. General Accounting Office Report. (October 7, 1994). "North American Free Trade Agreement: Structure and Status of Implementing Organizations", Washington, D.C.
http://www.gao.gov/assets/80/78940.pdf

6. Hufbauer, G. C., Cimino, C., and Moran, T. (November 2014). "NAFTA at 20: Misleading Charges and Positive Achievements", In: "NAFTA 20 Years Later", Essays and Representations at the Peterson Institute for International Economics Assessing the Record Two Decades After Approval of the North American Free Trade Agreement, PIIE BRIEFING No. 14- 3.
http://www.iie.com/publications/briefings/piieb14-3.pdf

7. Kehoe, T. J. (Autumn 1993). "North American Free Trade", Journal of Economic Integration, 8(2).
http://www.econ.umn.edu/~tkehoe/papers/JEIntg.pdf

8. Kose, M. A., Meredith, G. M., and Towe, C. M. (April 2004). "How Has NAFTA Affected the Mexican Economy? Review and Evidence", Working Paper WP/04/59, International Monetary Fund.
http://www.pralmeida.org/04Temas/05MercosulAlca/AlcaDocs/MexicoNaftaIMF2004.pdf

9. "North American Free Trade Agreement".
http://www.italaw.com/sites/default/files/laws/ITA%20LAW%207029_0.pdf

10. United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD. (2003). "Dispute Settlement: Regional Approaches- NAFTA", New York: United Nations.
http://unctad.org/fr/Docs/edmmisc232add24_en.pdf

11. Villarreal, M. A., and Fergusson, I. F. (April 16, 2015). "The North American Free Trade Agreement (NAFTA)", Congressional Research Service Report R42965.
https://www.fas.org/sgp/crs/row/R42965.pdf

12. Zamora, R. G. (November 2009). "Migration under NAFTA: Exporting Goods and People", In: Gallagher, K. P., et al. The Future of North American Trade Policy: Lessons from NAFTA, Boston University: The Frederick S. Pardee Center for the Study of the Longer- Range Future.
http://www.bu.edu/pardee/files/2009/11/Pardee-Report-NAFTA.pdf